تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/25

قضية اللاجئين الفلسطينيين ومبادرات الأمم المتحدة

د. رشيد مقدم
جامعة أبو القاسم سعد الله–الجزائر2

الملخص

تعد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وهي قضية مركزية للشعب الفلسطيني ذات أبعاد اقليمية ودولية، وقد بدأت المشكلة بطرد آلاف الفلسطينيين واقتلاعهم من بيوتهم وأملاكهم وتشريدهم في شتى بقاع الأرض، وجلب المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم للسكن مكانهم بالقوة على أنقاض الشعب الفلسطيني تنفيذاً للمشروع الصهيوني.

لقد شهدت المنطقة واحدة من أكبر عمليات التهجير القسري ، أسفرت عن لجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى مناطق مجاورة ، بحثًا عن الأم ن، تاركين وراءهم بيوتهم وممتلكاتهم، يحدوهم الأمل في العودة إليها كما خيل إليهم أو كما حلموا بذلك، غير أن حلم العودة –نتيجة عوامل عديدة– سرعان ما تحول إلى مشكلة كبيرة ومعقدة هي مشكلة اللاجئين، التي سرعان ما فرضت نفسها على المجتمع الدولي الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة إلى إصدار العديد من المبادرات والمشاريع الخاصة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى ديارهم مع حفظ حق التعويض للذين يرغبون في العودة ولكل من لا يرغب بالعودة لسبب أو لآخر.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، اللاجئ، الأمم المتحدة، المشاريع، التعويض.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

Abstract

The Palestinian refugee problem is the core of the Arab-Israeli conflict, and it is a central issue for the Palestinian people with regional and international dimensions. The problem began with the expulsion of thousands of Palestinians, uprooting them from their homes and properties, and displacing them in various parts of the land, and bringing Jewish immigrants from different parts of the world to live in their place by force on the ruins of the Palestinian people in implementation For the Zionist project.

The region has witnessed one of the largest forced displacement operations, resulting in hundreds of thousands of Palestinians taking refuge in neighboring areas, in search of security, leaving behind their homes and properties, hoping to return to them as they imagined them or as they dreamed of that, but the dream of returning - is a result of factors Numerous - soon turned into a big and complex problem is the refugee problem, which quickly imposed itself on the international community, which led the United Nations to issue many initiatives and projects for solving the Palestinian refugee problem, and their right to return to their homes while preserving the right to compensation for those who wish to Back and for each N does not wish to

Key words: Palestine, refugee, United Nations, projects , compensation

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/25

مقدمة:

يكتسب موضوع حق العودة الفلسطينيين إلى ديارهم و اراضيهم و ممتلكاتهم الشرعية مما قدمه المجتمع الدولي من وثائق اتفق عليها وطبقها في حالات عديدة، إلا أن للفلسطينيين موقع خاص في هذا الصدد، فالخلفيتان التاريخية والقانونية اللتان أوصلتاهم إلى الحرمان من العودة لعقود، مختلفتان تماما عن تلك الخاصة بشعوب أخرى، فانطلاقا من قرار أممي اصدر ليعلن عن قيام ما سمّوه دولة "إسرائيل"، لتليه حملات تطهير عرقي تجاه الفلسطينيين انتهت بأكبر قضية يعرفها العالم، فأصبحت مسألة حق العودة للاجئين الفلسطيني أحوج اليوم إلى فهم قانوني شامل.

لعل كل القضايا العادلة في العالم لها سندات قانونية، والقضية الفلسطينية بما فيها مسألة حق العودة تستند في الدفاع عنها والمطالبة بإيجاد حل لها لمجموعة قوانين وقرارات ومشاريع ومبادرات خاصة بالفلسطينيين طرحتها هيئة الامم المتحدة، كان لكل منها غاية وخلفية لإصداره وقراءات وتفاسير مختلفة، لذلك، فإن التطرق لكل ذلك ضروري من أجل إيضاح كل الجوانب.

يكتسي موضوع قضية اللاجئـــين الفلسطينيين ومبادرات الأمم المتحدة أهمية بالغة تتمثل في الوقوف على أهم المبادرات الأمم المتحدة التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، و استخلاص العبر والدروس من أجل تمريرها إلى صناع القرار الفلسطيني، حتى يقوم بتبني السياسات الصحيحة في تعاطيه مع قضية اللاجئين.

لذلك فإن النقطة الأساسية التي ارتأيت أن أعالجها في هذا البحث والتي تمثل الإشكالية: **الى أي مدى ساهمت قرارات ومشاريع هيئة الأمم المتحدة في حل مشكلة اللاجئين، وما موقف الأطراف العربية الفلسطينية والدولية الإسرائيلية منها؟.**

ومما لا شك فيه أنه يمكن أن يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الى عدة تساؤلات فرعية، من أهمها:

-لماذا طرحت الأمم المتحدة هذه المشاريع؟

-هل كانت حقيقية ام ظرفية ؟

-ما موقف الأطراف العربية الفلسطينية والدولية الإسرائيلية منه؟

لذلك سنحاول دراسة هذه الإشكالات والإجابة عنها انطلاقا من فرضية أنّ هذه المبادرات والقرارات جاءت

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

لتسوية مشكلة اللاجئين، وسعيها في ضمان حق العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم.

وحتى نحيط بموضوع دراستنا من كافة النواحي، ارتأينا أن ننتهج المنهج الوصفي التحليلي النقدي باعتباره الأنسب لمناقشة وتحليل هذا الموضوع ،وذلك بجمع المادة و عرضها وتحليلها و مقارنتها ببعضها البعض، ثم نقدها استخلاص النتائج منها للخروج بأحكام جريئة و موضعية.

أولا: شرح بعض المصطلحات:

–التوطين: الكلمة مشتق من الجذر "وطن" والوَطَنُ مَحَلُّ الإنسان. وأَوْطَانُ الغَنَم مَرَابِضها، وأَوْطَنَ الأرض ووَطَّنَها واسْتَوْطَنَها واتَّطَنَها أي اتَّخَذَها وَطَناً, وتَوْطِين النَّفْس على الشَّيءِ كالتَّمْهِيد, والمَوْطِن المَشْهَد مِنْ مَشَاهِد الحَرْب قال اللهُ تعالى:« **لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ**»[1]. وفسر الفيروز آبادي في القاموس المحيط الوَطَنُ.[2]

أما في المفهوم الفلسطيني "تلك العملية الإحلاليّة السياسيّة المدعومة بمجموعة من (الإجراءات القانونية) تهدف إلى تثبيت التحول الديموغرافي والجغرافي في فلسطين لصالح الاستعمار الإحلالي الصهيوني[3].

–التعويض: ويعني خطأ سبب ضررا للغير يلزم مرتكبه التعويض، إما يكون خطأ ماديا(النهب–السلب– التدمير –استغلال عقار..) أو إما".... يكون معنويا كالتسبيب في المعاناة النفسية و الجسدية. وأكد هذا الحق كل من اتفاقية لاهاي لسنة1907 في المادة53الفقرة2،و اتفاقية جنيف في1977،المادة91".[4]

–حق العودة:هو حق أساسي من حقوق الشعب الفلسطيني و في الميثاق العالمي لحقوق الانسان، وهو شرط لقبول العضوية لإسرائيل في الامم المتحدة في عام1948،وفقا للبند11من القرار، الصادر عن 194الجمعة العامة في 16 نوفمبر1948[5].

أما في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي اقرتها الجمعية العامية للأمم المتحدة في16ديسمبر1966،فأشارت في المادة12الفقرة2 «.. لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق العودة الى بلده و الدخول اليه..» .[6]

–اللاجئ : عرفت منظمة التحرير الفلسطينية، فتعرف اللاجئ: أي شخص كان في 29نوفمبر1947 أو بعد هذا التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في 24جويلية1925، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت«لاحقا تحت سيطرة دولة إسرائيل، وذلك بين 15ماي1948م

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

و20جويلية1949 م، واجبر على ترك مكان إقامته بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية»[7]

أما الأمم المتحدة فينص تعريف اللاجئين في الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين لعام 1951م، والصادر عن الأمم المتحدة على أن اللاجئ هو «كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل جانفي سنة1951م بسبب خوف لهُ ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد» .[8]

أما الأونروا، فقدجاء في تعريفها للاجئ على أنه: «...كل شخص كان مكان سكنه الأصلي ما بين فيفري 1946 ومارس 1948 فلسطين، وفقد مسكنة ووسائل العيش والرزق نتيجة للوضع القائم ما بين العرب والإسرائيليين، وهاجر إلى إحدى البلدان المجاورة التي تقدم فيها الأونروا خدماتها، وتنسحب الاستفادة من هذه الخدمات على نسل هذا اللاجئ».[9]

ثانيا: قضية اللاجئين في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

على إثر الأحداث السياسية والظروف المأساوية التي ألمت بالشعب الفلسطيني بعد حرب عام 1948 م، وما تلاها من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي مثلت كارثة حقيقية حيث فقد الفلسطينيون بيوتهم وأملاكهم وممتلكاتهم ووسائل كسب عيشهم وساد الفوضى والاضطراب بينهم، وبعدها توجه اللاجئون الفلسطينيون إلى المخيمات لالتقاط الأنفاس ريثما يتمكن الفلسطينيون من تدبير أمورهم، ولكن حياتهم في المخيمات طالت وأصبحت الإطار الجغرافي التي تشكلت فيه أنماط حياتهم.

وقد قامت الأمم المتحدة ممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن بإصدار العديد من القرارات الخاصة بمشكلة فلسطين عامة ومشكلة اللاجئين بشكل خاص، ومن أهم هذه القرارات قرار تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى الأونروا، وقرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947 م[10]، وقرار حق العودة والتعويض رقم 194 لسنة 1948 م.

ويعد قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947 م، من أهم القرارات التي أكدت الحقوق المعترف بها للاجئين

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

الفلسطينيين بالرغم من أن قرار التقسيم هذا لم يشر إلى حق العودة فلم تكن تلك الإشارة ضرورية حيث إن منطق قرار التقسيم لأرض فلسطين كان الهدف منه تقليل عمليات نزوح السكان بقدر الإمكان من جزء لآخر، وان كان العنف قد زاد وأخذ أشكالا عديدة من الإرهاب الصهيوني أدى إلى خروج عرب فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وتم التحدث عن هذه الأساليب سابقا.

ويكتسب قرار التقسيم أهمية خاصة باعتباره الأساس القانوني في أي حل أو تسوية قادمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومن هنا تكمن أهمية القرار باعتباره قد حدد النطاق المادي لقيام دولة فلسطينية، علمًا بأن قرار التقسيم وصف بإجماع فقهاء القانون الدولي بمخالفته أحكام عصبة الأمم المتحدة وخاصة المادة 22[11] من عهدة عصبة الأمم.

إن دراسة هذه القرارات ومعرفتها كان الهدف منها الوقوف على مدى تأثير قرار التقسيم على حق العودة والتعويض، علمًا بأن قرار التقسيم كان عبارة عن شهادة ميلاد لدولة إسرائيل[12]، وتضمن القرار أن تتقدم الدولتان قبل الاستقلال بإرسال إعلان إلى منظمة الأمم المتحدة حول مضمون القرار واعتباره الدستور المادي[13].

قوبل قرار التقسيم برفض من طرف الفلسطينيين والعرب كون فلسطين لن تكون جزءا عربيا مقتطعا فبعد إعلان نتيجة التصويت انسحب المندوبون العرب من، فحسب بل ستصبح قاعدة استعمارية للغرب الاجتماع وأعلنوا في بيان مشترك رفضهم لخطة التقسيم، وأصدر العرب البيان في نهاية الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ديسمبر 1947م. [14]

1-1-قرار الجمعية العامة رقم194:

لم نختار القرار 194 عبثاً، إنما تم اختياره لما لاقاه من أهمية كبيرة على المستوى الرسمي الدولي، وقد انصب الباحثين والمفاوضين واصحاب القرار والرأي بمطالبة الكيان الصهيوني بضرورة تطبيق القرار 194 وخاصة البند 11 منه القاضي بضرورة إعطاء الشعب الفلسطيني الحق بتقرير المصير والاعتراف بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم. إلا ان هذا القرار شهد انقسام في الرأي بين مؤيد او معارض له[15].

أقام اليهود دولتهم على ارض فلسطين من خلال القرار 181، واعلنوا عن قيامها في 14ماي 1948، واعلنت بريطانيا عن قرارها بإنهاء الانتداب، والانسحاب في اليوم الموالي من فلسطين، وأعلن دافيد بن غربون قيام دولة إسرائيل عاصمتها "تل الربيع "أو تل آبيب، واعترفت بها

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وغيرها من الدول العظمى.

وتحركت الجماهير العربية رافضة لذلك، وندد رؤساء وملوك العرب بهذا العمل، وطالبوا من هيئة الأمم المتحدة احترام مشاعر العرب وهويتهم وحقوق الشعب الفلسطيني، وبدأت المظاهرات والاضطرابات والموجهات بين الفلسطينيين واليهود، إضافة إلى الرفض، أكد العرب عزمهم على مقاومة الخطة التي جاء بها القرار 181 وذلك من خلال مد عرب فلسطين بالسلاح مع إرسال ثلاثة آلاف متطوع لمساندتهم.

وبعد فشل المساعي الدبلوماسية العربية لمنع قيام دولة إسرائيل، اختار حكام العرب الحرب تحت ضغط الشارع العربي، فأعلنوا الحرب في15ماي1948م، فقام حوال40الفجندي عربي من القوات المشتركة "مصر العراق–لبنان–الاردن–سوري "بالهجوم على الكيان الصهيوني من كل الجوانب، فتدخل مجلس الامن تحت ضغط القوى العظمى وأصدر قرار بوقف القتال في11جوان1948م.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة انعقاد دائم، ففي الوقت الذي بلغت فيه المشكلة الفلسطينية أقصى عنفوانها وبينما كانت المعارك الحربية على أشدها، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 186 في الدورة الاستثنائية الثانية بتاريخ 14 ماي 1948 بتعيين وسيط دولي جاء فيه:

إن الجمعية العامة وقد أخذت بعين الاعتبار الموقف الحاضر المتعلق بفلسطين:

أولا :– تؤكد بشدة تأييدها لجهود مجلس الأمن في إحلال هدنة في فلسطين وتدعو جميع الحكومات والمنظمات والأشخاص إلى التعاون على تنفيذ مثل هذه الهدنة[16].

ثانيا :– تفوض وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين، تختاره لجنة من الجمعية العامة مؤلفة من ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية سلطة القيام بالمهمات التالية:

–أ–استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل:

1–تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم.

2–تأمين حماية الأماكن المقدسة والمباني، والمواقع الدينية في فلسطين.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

3-إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبل في فلسطين.

-ب-التعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الأمن في قراره رقم 48 الصادرفي23 أفريل 1948[17] إقامة لجنة الهدنة لفلسطين، تكون من أهم مهامها مساعدة مجلس الأمن في الإشراف على تنفيذ القرار رقم 46 لعام 1948 من قبل الأطراف والمتضمن الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية في فلسطين.

كلفت الجمعية العامة، للأمم المتحدة، لجنة من خمس دول، لاختيار وسيط دولي، لمعالجة التوتر، الذي نشأ، بعد صدور تقرير الامم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، على غير رغبة أو استشارة اهلها، وقد اختارت هذه اللجنة، المشكلة من أمريكا، الاتحاد السوفيتي، وفرنسا، والصين في حينه الكونت فولك برنادوت ، حفيد ملك السويد .

وتقدم الوسيط الكونت بيرنادوت[18] الجمعية العامة في 16 سبتمبر 1948 م وبمشروع قال فيه: «..أنه على أية حال يستحيل إنكار أنه لن يكون هناك تسوية يمكن أن تكون كاملة ونهائية، إلا إذا تم الاعتراف بحقوق اللاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم التي طردوا منها خلال النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين، وسيكون مخالفة لمبدأ العدالة إذ أن هناك الضحايا الأبرياء».[19]

استغل الوسيط الدولي " الكونت برنادوت " الهدنة الثانية لإيجاد صيغة حل وسط تقوم أساسا على:

-أ-منح ضم كل من إقليم النقب والقدس للدول العربية.

-ب- اعادة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم.

-ج-حماية الأماكن المقدسة، خصوصا القدس.

وقدم الوسيط" برنادوت" مشروعه إلى هيئة الامم المتحدة وجاء فيه:

- يجب أن يعترف العالم العربي، أنه أصبح في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى" دولة إسرائيل " وهي تمارس سلطاتها غير منقوصة في جميع الأراضي التي تحتلها وليس هناك مجال للقول بأنها لن تعمر طويلا[20].
- يجب أن تؤكد منظمة الأمم حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلي ديارهم، كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العود.[21]
- ينبغي أن تتعهد منظمة الأمم بضمانات فعالة لإزالة مخاوف كل من العرب واليهود من الأخر وعلى الأخص فيما يتعلق بالحرية وبالحقوق الإنسانية.

لكن كلا الطرفين رفض الاقتراح، كما أن العصابات الصهيونية اغتالت الوسيط 17سبتمبر1948، بسبب دعوته إلى إعادة اللاجئين.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

نوقشت مقترحات "برنادوت" في الجمعية العامة وكانت هذه المقترحات سببا مباشرا في دعوة الجمعية العامة إلى تشكيل " لجنة التوفيق الدولية "[22]، ويذكر أيضا أن من نتائج مناقشة اقتراحات "برنادوت" أن الجمعية العامة في قرار تشكيل لجنة التوفيق الدولية أشارت إلى أن مهمة اللجنة هي " متابعة أعمال الوسيط الدولي الراحل "الكونت برنادوت " لوضع الحلول لإنهاء الصراع العربي – الصهيوني وإصدار القرار رقم 194 في الدورة الثالثة بتاريخ 11 ديسمبر 1948م.

2-1- مضمون القرار194:

في 11 ديسمبر 1948 اجتمعت الجمعية العامة لمناقشة المشروع حيث تم تبني القرار 194 بتصويت35 عضو لصالحه 15 ضده وامتناع 8 أعضاء، جاء القرار في خمسة عشرا بندا، و نص اساسا على:

- تشكيل لجنة توفيق دولية[23]، نصت الجمعية العامة على ذلك في البند الثاني من القرار، حيث يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة، تكون وظيفتها القيام بالمهام التي أوكلت إلى "الكونت برنادوت".
- جعل مدينة القدس مفتوحة بإشراف دولي وحماية كل الأماكن المقدسة في فلسطين، جاء ذلك في كل من البند السادس والسابع.

وقد نص القرار صراحة في البند 11 على ما يلي:

"تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلي ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقًا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات والسلطات المسئولة، وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع تعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلال الهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة".[24]

وبذلك أكد القرار على عودة اللاجئين والعيش بسلام مع جيرانهم وهم مسئولون عن أي أعمال مخالفة للقانون، وبنا ء عليه لا يجوز حرمانهم من ديارهم.

3-1-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من القرار194:

بالنسبة للموقف الفلسطيني: اختلفت وتباينت المواقف الفلسطينية من القرار:

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

– الهيئة العربية العليا: لم ترحب بالقرار، وطالبت الأمم المتحدة بإعادة القضية الفلسطينية للفلسطينيين كما شجعت الفلسطينيين على حمل السلاح والدفاع عن أراضيهم.

– القوميون: متمثلين في حزب البعث، اعتبروا أن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بإسرائيل ورأوا في الحرب طريقا إلى عودة المهجّرين الفلسطينيين.

– جماعة الاخوان: رفضوا أي شكل من أشكال التحاور بمنطق أن ما اخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة بما في ذلك عودة المهجّرين، فهو حسبهم حق لابد من تطبيقه بالقوة.

–الشيوعيون: لم يكن موضوع المهجرين الفلسطينيين ضمن أولوياتهم، إلا أنهم اتبعوا الموقف السوفييتي، حيث اعتبروا أنها مشكلة قابلة للحل في إطار الاعتراف بشرعية إسرائيل مع الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية حيث اعتبروا أنها مشكلة قابلة للحل في إطار الاعتراف بشرعية إسرائيل مع الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية، حيث تتفاهم هذه الأخيرة مع دولة اليهود على حل مس الة المهجرين الفلسطينيين وفق القرار194.[25]

أما المواقف العربية اتسمت برفض القرار 194 عند صدوره مثلما يبينه لنا التصويت عليه "رفضت كل من العراق–مصر–الاردن–لبنان–سوريا–اليمن–المملكة العربية السعودية التصويت"، واهتموا بمناقشة القضية الفلسطينية في مؤتمراتهم، لكن جزئية المهجرين الفلسطينيين لم تكن محط اهتمامهم بقدر ما كان عليه الحال بالنسبة لقضية الاحتلال والتوسع الصهيوني، ويعود سبب رفضهم وذلك بسب ارتباط هذه الفقرة مع قضايا أخرى لم توافق عليها الدول العربية في ذلك الوقت، مثل قضية القدس وانشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتحقيق السلام في فلسطين.[26]

و فيما يخص المواقف الدولية ،فالولايات المتحدة الامريكية أصبحت موقفها مسانداً للجانب الصهيوني أكثر وضوحا بعدما تبنى الحزب الديمقراطي التابع للرئيس الأميركي آنذاك " ليندون جونسون "، حيث ساند المطالبة الصهيونية بإعادة توطين الفلسطينيّين في بلاد عربية، مع بداية الحرب الباردة، أصبحت الإدارة الأمريكية تعتبر مشكلة المهجرين الفلسطينيّين مجرّد وسيلة يستغلها الطرف السوفييتي من اجل التدخل في منطقة الشرق الأوسط كان ذلك في عهد "هاري ترومان أما الرئيس " رونالد ريغان " فقد أعفى الكيان الصهيوني من مسؤولياته تجاه المهجرين الفلسطينيين[27].

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

واتخذت أوروبا مواقف إيجابية حيال القضية الفلسطينيّة، خاصة ما يتعلق بالقدس، وسياسة الاستيطان، وحقوق الفلسطينيين القومية وإنشاء الدولة الفلسطينية، وحق إسرائيل في العيش بأمان، إلا أن موقفها من حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم كان متباينا عبر حقب مختلفة

كانت هناك مبادرة فرنسية سنة 1971، في عهد الرئيس " جورج بومبيدو" تتمثل بوثيقة "شومان" حين كانت فرنسا تنسق مع نظرائها الأعضاء في السوق المشتركة (ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ) بشأن التعاون السياسي الأوروبي.

أقنعت فرنسا حلفائها بتبني مقترحات الوثيقة لحل الصراع العربي –الصهيوني، ففي 13 ماي 1971 وافق وزراء خارجية الدول الأعضاء الستّ بالإجماع عليها. الوثيقة أيّدت قرار مجلس الأمن 242، تضمّنت مبادئ رئيسة أبرزها انسحاب الكيان الصهيوني إلى الحدود الدولية المعترف بها في 4 جوان 1967 وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم أو خيار التعويض.[28]

أما بالنسبة لموقف الكيان الصهيوني لا يبدي إلا الرفض له ولكل القرارات الدولية التي تحمل مضمونا مساندا لأحد الحقوق الفلسطينية.

قُبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في 11 جانفي 1949 م شرط أن " تلتزم بشكل واضح بتنفيذ وعدم خرق دستور الأمم المتحدة من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في المؤسسة الدولية "، إلا أن موقفها منذ ذلك التاريخ ظل يتسم بالرفض القاطع لحق العودة والتعويض، وحجتها الإيديولوجية[29] في ذلك أن أي محاولة لتطبيق القرار 194 سيخرق تعاليم العقيدة الإسرائيلية في حق تقرير مصير الشعب اليهودي، وستؤدي إلى زعزعة وجود "إسرائيل"، لكن السبب الحقيقي الذي ترفض بسببه حتى مجرد الاعتراف بالمسؤولية المعنوية لمشكلة اللاجئين هو تخوفها من تحمل تبعاته القانونية.[30]

أما حجتها القانونية هي أن القرار توصية فقط وليس قرارا ملزماً لإسرائيل، وهي التي يعتمد وجودها أساسا على القرار 181 الصادر عن نفس الهيئة، بل وعن نفس الأعضاء.

فالكيان الصهيوني دائما يدعو إلى إسقاط القرار 194، وعدم إدراجه في أسس التسوية للصراع العربي الصهيوني.

4-1تقيم القرار الامي رقم194:

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

- سمح لإسرائيل باحتلال78بالمئة من مساحة فلسطين.
- أكد حق اليهود في تكوين دولة في فلسطين، وتقاضى عن حيث الدولة الفلسطينية.
- منح للكيان اليهودي حق السماح او عدم السماح لمن يرغب في العودة وتطبيق المساواة مع اليهود.
- في القرار تناقض حيث ذكر حق العودة او التعويض ومن المفروض العودة والتعويض معا.
- وضع شرط لعودة الفلسطينيين وهو العيش بسلام الى جانب اليهود.
- تجاهل اقتراح ضرورة حل مشكلة اللاجئين واكتفى بالعودة او التعويض.
- المطالبة بالعودة وحق التعويض اللجوء للمحاكم وبالتالي على حساب مال الفلسطينيين.
- القرار مجرد توصيات في طبيعتها لذلك لم تلزم به إسرائيل.
- أن إسرائيل لم تذكر بصراحة في القرار194.
- أن القرار عدل بموجب تدخل الولايات المتحدة الامريكية وليس الذي جاء به الوسيط الدولي برنادوت.
- القرار استبدل فيما بعد بالقرار242 الذي دعا التي تسوية لمشكلة اللاجئين.

هذا من الناحية السلبية لكن من الناحية الايجابية، فأهميه القرار بالنسبة للاجئين الفلسطينيين:

أولاً: لأنه اعتبر الفلسطينيين شعباً طرد من أرضه، وله الحق في العودة كشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة أخرى. وهذا الاعتبار فريد من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يوجد له نظير في أي حالة أخرى، ولذلك يجب التمسك به.

ثانياً: أنه وضع آلية متكاملة لعودة اللاجئين من عدة عناصر:

العنصر الأول: أكد عل حقهم في العودة إذا اختاروا ذلك، في أول فرصة ممكنة، وكذلك تعويضهم عن جميع خسائرهم، كل حسب مقدار خسائره، سواء عاد أم لم يعد.

العنصر الثاني: إنشاء مؤسسة دولية لإغاثتهم من حيث الطعام والصحة والتعليم والمسكن إلى أن تتم عودتهم، وهذه المؤسسة أصبح اسمها فيما بعد وكالة الغوث (الأونروا).

العنصر الثالث: إنشاء "لجنة التوفيق الدولية" لتقوم بمهمة تسهيل عودتهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي.[31]

لهذه الأسباب تعمل (إسرائيل) ومؤيدوها كل جهدها لإلغاء قرار 194 واستبداله بقرار آخر وحل وكالة الغوث، لأن قرار 194 وما نتج عنه مثل وكالة الغوث يمثل الدليل القانوني والمادي لحقوق اللاجئين.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

الى جانب القرار194 فقد اصدرت الجمعة العامة سلسة من القرارات تؤيد حق العودة للفلسطينيين مكملة للقرار194 لأنه مرجع اساسي في نظرها لكل تسوية، نذكر منها باختصار:

و يضاف الى هذا القرار قرارات أخرى لا تقل أهمية عن القرار 194 منها ،القرار**212**الذي صدر عن الجمعية العامة في19نوفمبر1948م،يأمر بإنشاء صندوق للاجئين الفلسطينيين وفق تقرير الوسيط الدولي، والثانيوالقرار**513** في دوريتها السادسة في26جانفي1952ونص هذا القرار في البند2 على مبدأ الاعادة للوطن مع العمل على تحسين أوضاع اللاجئين الاقتصادية بما يتماش مع القرار194 في الفقرة11الخاصة بالعودة والتعويض.

و كذلك القرار **2252** : اتخذ هذا القرار في دورة استثنائية طارئة بتاريخ 4 جويلية 1967م ، جاء فيه إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة، وضرورة ضمان إسرائيل سلامة سكان تلك المناطق[32].

وأيضا القرار **2452** :تبنته الجمعية العامة في 19 ديسمبر 1968 م، أكدت فيه أن أحسن طريقة لتخفيف محنة المشردين هي تامين عودتهم بسرعة إلى ديارهم، فطلبت من إسرائيل اتخاذ التدابير الفعالة الفورية اللازمة لتجري دون تأخير، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم كما هو منصوص عليه في الفقرة 11 منالقرار194.[33]

والقرار **2672** اصدرته الجمعة العامة في دورتها الخمسة والعشرون بتاريخ 8ديسمبر 1970 م، قررت الجمعية العامة الاعتراف بالشعب الفلسطيني وتقرير مصيره[34].

و يضاف الى هذه القرارات أيضا كل من القرار **2792** : في 6 ديسمبر 1971 م، استنكرت الجمعية العامة في قرارها هذا ترحيل اللاجئين القسري من غزة، ودعت إسرائيل إلى التوقف فورا عن هدم مساكن اللاجئين وعن ترحيلهم عن أماكن سكناهم الحالية، وطالبتها بإعادتهم فو ا ر إلى مساكنهم التي رحلوا عنها[35]،

والقرار**136** /**34** : اتخذ بتاريخ 14 ديسمبر 1979 حول تأكيد حق الدول والشعوب العربية ، و اللائحة رقم **7**/ **2** في دورة استثنائية بتاريخ29جويلية1980،والذي عبرت فيه الجمعية بصراحة عن سيادة الدولة الفلسطينية وحق عودة الفلسطينيين و فق قرار194.

وكذلك **القرار3776**،صدر بتاريخ10ديسمبر 1982 اكدت في الجمعة على تنفيذ البند11من القرار194

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

إضافة إلى ما سبق جاءت عدة قرارات أخرى بين محددة لحق عودة نازحي سنة 1967 وأخرى شاملة لكل، فلسطينيي الشتات، نذكر منها :

كل هذه القرات التي ذكرنها جاءت لتؤكد حق الشعب في العودة و التعويض الى ديارهم، لكن ما يلاحظ على هذه القوانين أنه اعترفت بوجود دولة إسرائيل كطرف في التسوية ولم تعترف بدولة فلسطين وفق القرار181،وهذا يفسر لنا مدى التواطؤ هيئة الامم المتحدة انحيازها مع إسرائيل ،و هذا بسبب سيطرة القوى الكبرى عليها وعلى صياغة قراراتها في مقدمتهم الويات المتحدة الامريكية و بريطانيا، لذلك يصح أن نقول أن هيئة الامم المتحدة تعتبر أداة ومؤسسة فاعلة من بين مؤسسات الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها في منطقة الشرق الاوسط و غيرها من المناطق.

2- تعاطي مجلس الأمن مع قضية اللاجئين من خلال قراراته:

اصدر مجلس الامن باعتباره أحد مؤسسات هيئة الامم المتحدة، عدة قرارات اهمها :237و القرار242،و القرار338.

القرار 237 صدر في 14 جوان 1967 م، دعيت فيه إسرائيل في فقرته الأولى إلى احترام حقوق الانسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط في سنة 1967 م، كما دعيت إلى تأمين سلامة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة الذين فرّوا من مناطق القتال.[36]

أماالقرار**242**فقد صدر في22نوفمبر1967، ويعد من اهم القرارات الامية التي لاتزال تستند اليها كافة المشاريع السياسية لحل الصراع حتى الآن.[37]

في حين صدر القرار**338**، هو القرار الأممي الذي على أساسه توقفت حرب أكتوبر 1973 م، التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الصهيوني، ودعا إلى البدء فورا:

-تنفيذ ما جاء في القرار 242بجميع أجزائه.

- عقد مفاوضات تحت الاشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم، ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، كما وافق عليه "الكيان الصهيوني" بشيء من التحفظ، في حين

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار مؤكدة أنها ليست معنية به، وقالت إنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

"ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه[38].

ويعد القرار242 من اخطر القرارات الصادرة عن مجلس الامن لأنه كان أساس الاعتراف بإسرائيل، وحقها في الوجود ضمن حدود آمنة، وهذا ما أوجد فجوة في الموقف على ابعد القومي، لكن لأسباب عديدة تراجع المواقف الفلسطيني تدريجيا، حتى أصبحت القيادة الرسمية الفلسطينية، تعلن أن قرار242 هو أساس أية مفاوضات تسوية سياسية. وهذا الأمر يدعو لضرورة القاء الضوء علة هذا القرار بشكل موجوز يتناسب مع متطلبات البحث.

وجاء هذا القرار بعد ما شنت القوات الإسرائيلية عدونا على مصر وسوريا والاردن في5جوان1967 وتمكنت من احتلال كامل صحراء سيناء وقطاع غزة والضفة الشرقية لقناة السويس على الجهة المصرية، واحتلت هضبة الجولان السورية، واحتلت ايضا الضفة الغربية من نهر الاردن[39].

وعلى اثر هذا العدوان نددت العديد من الدول الاسلامية والعربية بهذا العدوان وطالبت مجلس الامن بالتدخل وانهاء العدوان، لكن الويات المتحدة الأمريكية قامت بمحاولات لمنع اي قرار امي يمنع وقف القتال لمدة ثلاثة اشهر حتى 22نوفمبر1967، حيث اقدم مجلس الامن على اصدار القرار242 الذي حاز الاجماع وجاء فيه:

-سحب القوات الإسرائيلية من اراضي احتلت في النزاعوانهاء الحرب واحترام سيادة وحدة ارضيي كل دولة في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وفق قرار194ونقاط اخرى تضمنها القرار.

2-1-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من القرار242:

بالنسبة لموقف الفلسطيني ،فقدرفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار وطالبت مجلس الامن بإلغائه او تعديله بما يضمن حق الشعب الفلسطيني، وفعلا تم ذلك فقد اجتمع مجلس الامن في14جوان1974 م، قام بدارسة القرار من اجل اعادة صياغته، وإدانة إسرائيل وايجاد حل للقضية الفلسطينية واحترام سيادة الشعب الفلسطيني، لكن هذا المشروع اسقط في جلسة1735 بتاريخ1976 م، باستعمال بريطانيا و الولايات المتحدة حق الفيتو.

كما علق أحمد الشقيري على المشروع واعتبره بأنه جاء لتصفية القضية الفلسطينية، ووصفه نكسة سياسية بعد نكسة عسكرية، كما قال:« .أنه إفتقد لمفهوم صد العدوان

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

الصهيوني، و أنه جاء لكي يسمح لإسرائيل بالمرور في قناة السويس» [40].

وأعلنت بعض الفصائل[41] الفلسطينية في مقدمته حركة فتح بأنها ستواصل الكفاح المسلح لتقرير مصير حق الشعب الفلسطيني.[42]

واعتبره الكيان الصهيوني الإسرائيلي ، على أنه إعلان مبادئ تتفاوض عليه الاطراف من اجل السلام، كما إن القرار لا يلزمها بالانسحاب الكامل من الأراضي في عدونها عام1967 بناءاً على فهمها للنص الانجليزي[43] الذي جاء فيه "انسحاب من أرض" و م يحدد الارض التي سيتم الانسحاب منها

أما الموقف العربي، فقد رفضت كل من الجزائر وسوريا القرار بينما اعتبرته مصر والاردن أنه خطة لنهاء الصراع في الشرق الاوسط الذي يتضمن انسحاب إسرائيل من الاراضي المحتلة لعام1967م.[44]

في حين طالبت الولايات المتحدة بتطبيق القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، ودعت جميع الأطراف إلى الشروع في مفاوضات مباشرة، وقد بدأت تنادي بتسوية شاملة وسلام دائم في المنطقة مع تعديل حدود عام 1967 م الجديد ة[45]، ومن المعلوم أن قرار مجلس الأمن رقم 242 هو وليد الأفكار الأمريكية، وتم إقراره بدعم أمريكي في مجلس الأمن، وقد صاغته الدبلوماسية البريطانية بأسلوب مراوغ، وقد صيغ القرار معتمداً على مبادئ جونسون الخمسة في البريطانية بأسلوب مراوغ، وقد صيغ القرار معتمداً على مبادئ جونسون الخمسة في مضمونه.

وبذلك كان الرئيس الأمريكي جونسون من أكثر الرؤساء في تاريخ أمريكا تعاطفاً مع إسرائيل وكان معروفاً بانحيازه الواضح لها.

وكان جونسون غير متعاطف مع العرب، خاصة حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر، وكان يعتبر إسرائيل أوثق حلفاء أمريكا والحليف الاستراتيجي الذي يحمي المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[46].

3-2-تقيم القرار242:

- القرار ليس فيه أي ذكر لفلسطين، لا كصفة لأرض، ولا كصفة لشعب، ولا كصفة لأفراد، حتى التسوية العادلة للاجئين لم يذكر تحديد اللاجئين بالفلسطينيين
- اعترف هذا القرار بوجود دولة إسرائيل واكتف فقط باحترام سيادة الشعب الفلسطيني.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

- لم يذكر القرار طبيعة التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين وركز على القرار194 .
- عدم تحديد اللاجئين الفلسطينيين جعل أرئيل تفسر عبارة حل مشكلة اللاجئين بأنها عبارة تخص ايضا مشكلة اللاجئين اليهود، الذي جاؤا الى إسرائيل من البلدان العربية الاخرى.
- كلمة تسوية عادلة للاجئين جاءت دون تحديد الحق في العودة والتعويض معا وفق للقرار[47]194.
- –اختزل القرار قضية الشعب الفلسطيني في قضية لاجئ التعامل معها كقضية انسانية لأفراد وليس لشعب يطالب بسيادته وعودته.
- رمى مجلس الأمن إلى تصفية القضية الفلسطينية تصفية كاملة ونهائية، إن قرار 242 فاق في تطاوله على الحقوق القومية والإنسانية للشعب الفلسطيني، كلاً من توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية على الجزء الأكبر من ترابها، وكذلك الوعد البريطاني بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[48].

ولهذا يمكن القول أن هذا القرار لا يضمن اية مبادئ عادلة للتسوية وجاء ليخدم مصالح إسرائيل الدليل على ذلك هو الابهام الكبير في عبارة "الانسحاب من أرض" ولم يذكر عبارة الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام1967.

ثانيا– مشاريع ومبادرات التسوية الأممية:

لم تكتف هيئة الامم المتحدة الممثلة في الجمعة العامة للأمم المتحدة بإصدار القرارات وانما باقتراح مبادرات في شكل مشاريع لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وايجاد تسوية عادلة للصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي ونذكر من هذه المشاريع:

1–مشروع جون بلاندفور1951 :

تقدم بهذا المشروع مستر جون بلاندفورد –الوكيل المساعد للمدير العام للأمم المتحدة في باريس في11ديسمبر1951، واقترح بلا ندرفور في تقرير تخصيص ميزانية قوامها250مليون دولار تقدم الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل حل مشكلة اللاجئين[49] ، فيما تصرف200مليون دولار في سبيل دمج اللاجئين فيما يقدم الباقي في انشاء مساكن وتأهيل حياة أفضل لهم، حيث يتم تهجير عدد كبير من لاجئي لبنان الى سوريا، ونقل10ألف لاجئ من غزة وفلسطين والاردن الى العراق و ليبيا.

وبدأت الوكالة "الأونروا" في الاجراءات اللازمة لتوطين2500 بعدما حازت على موافقة الحكومة الليبية على ذلك في نوفمبر1951م. كما وافقت اللجنة السياسة لجامعة الدول على ذلك.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

ويعد هذا المشروع الذي حاولت وكالة الأونروا تنفيذه مشروع انجليزي في الأصل يعود المقترح الى السير جونسون الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة.

2-مشروع داغ همرشولد1969:

تقدم داغ همرشولد[50] الامين العام للأمم المتحدة"1953-1961"في15جوان1959، بوثيقة رسمية رقم4121الى اللجنة العامة في دورة انعقادها العادية الربعة عشر عنوانها "مقترحات الامم المتحدة لمساعدة اللاجئين باستمرار".

واشتهرت تلك الوثيقة باسمه، ركز فيها على:

-توزيع برامج التأهيل اللاجئين.

-تعزيز قدراتهم على الاستعانة بأنفسهم دون اللجوء للمساعدة "الأونروا" الابقاء على المساعدات

المقدمة من طرف الاونروا.

-توطين اللاجئين في مناطق تواجدهم في البلدان العربية ومنطقة الشرق الاوسط.

-مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين بالتعاون مع الأونروا[51].

3-المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من المشاريع السابقة:

على المستوى الفلسطيني فقد رفضت منظمة التحرير والجبهة الشعبية وجبهة الصاعقة المشاريع خاصة مشروع "داغ همرشولد" واعتبرت خطة لتوطين الفلسطينيين خارج ديارهم، وعلى صعيد الهيئات الفلسطينية والفصائل الفلسطينية والافراد، فقد عبرت بإرسال مذكرات وعرائض الى المؤتمر العربي القومي الفلسطيني انعقد بلبنان في26جوان1959م، لرفض المشروع والاندماج الاقتصادي في الشرق الاوسط[52].

على المستوى العربي رفضت المشاريع على مستوى النخب السياسية وحتى بعض القيادات العربية وذلك لعدم قدرة هذه الدول على استقبال التعداد الكبير للاجئين الفلسطيني، كما ان هذا المشروع يعد افراغا للقضية الفلسطينية من محتواه، فقد رفض في الجامعة العربية في مختلف قممها، ورفضت العراق هذا المشروع وبالأخص مشروع "بلاندرفور" الذي وجه رسالة مباشرة للعراق من أجل ايجاد حل واسكان اللاجئين.

اما على المستوى الدولي رحبت به الجمعة العامة ووافقت على مشروع جون بلاندفورد في الدورة الرابعة

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

تحت قرار 513 في26جانفي1952دون الاخلاء بأحكام الفقرة11من القرار194 و الولايات المتحدة الامريكية و اعتبرته فرصة لتسوية الصراع و انهاء النزاع في منطقة الشرق الأوسط، طالبت هيئة الامم المتحدة من و كالة الأونروا بالسهر على تنفيذه و في اسرع و قت ممكن.

4-تقيم المشروعين:

-تجاهل كل حقوق اللاجئين واعتبروا المشكلة مشكلة اعانات اقتصادية، كما أن بلاندفور ركز على الاسكان وأهمل الحل النهائي لمشكلة اللاجئين.

- جاء المشروعين في صيغة اقتصادية "الدمج الاقتصادي" وابعاد الفلسطينيين عن ديارهم، وتحسين معاناتهم وكأن المشكلة مشكلة اقتصادية.

-يخلط "همرشولد" في تقريره بين حق العودة والتعويض، واحيان يجمع بينهما في الاهمية.

-الاندماج الاقتصادي حسبهما هو التوطين في البلدان التي يتواجدون بها.

-ركز على دمج اللاجئين في المجتمعات العربية باعتبارهم طاقة بشرية، لكن المغزى من المشروعين هو التوطين[53].

ومن هنا نستنتج أن قرارات الامم المتحدة و مؤسساتها لا تعطي شيئا فهي مجرد توصيات، و الجهة الوحيدة التي يمكنها حل القضية هي الجهات التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الامن خاصة الولايات المتحدة الأميركة و بريطانيا و فرنسا.

والمشكلة في كل هذه القرارات، أنها بقيت حبرا على ورق، لكونها قرارات غير ملزمة بموجب البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، كما واصلت اسرائيل رفض تطبيقها وبقيت تتصرف كدولة فوق القانون.

وبما أن الحديث يدور عن علاقة الفلسطينيين بالأمم المتحدة، فإن هذه المنظمة تتحمل مسؤولية تنفيذ قراراتها تجاه القضية الفلسطينية، فالظلم الذي يتعرض له الشعب لا يزال مستمرا، ويزداد استفحالا، مع استمرار الاحتلال والاستيطان خاصة هذا التسارع في تهويد القدس.

وبالرغم من ذلك فإننا ندرك أن المسألة لا تتعلق بالأمم المتحدة كمؤسسة، فإن من يتحمل المسؤولية، هي تلك الدول التي صاغت هذه المنظمة الدولية بما يخدم مصالحها، ومنحت نفسها حق الاعتراض "الفيتو" على أي قرار لمجلس الامن لا يتفق وهذه المصالح، والمقصود هنا

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

تحديدا، الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت بالمرصاد لأي قرار ملزم يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما انها هي من منع ولا تزال الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الامم المتحدة. توجيه اللوم للولايات المتحدة وتحميلها المسؤولية الاساس لا يعفي الدول الاربع الاخرى صاحبة الفيتو في مجلس الامن، فهي لو ارادت فعلا ان تغير هذا السلوك وازدواجية المعايير لاستطاعت التأثير.

وبذلك تظل الامم المتحدة منبرا دوليا للدعاية والعلاقات العامة أكثر من أي شيء أخر خصوصا عندما يتعلق الامر بقضية الشعب الفلسطيني.

الخاتمة:

من خلال درستنا وتحليلينا وتقيمنا للمشاريع والقرارات الأممية والمواقف الدولية والعربية والأطراف المتصارعة منها، خرجت بخلاصة بأن هذه المشاريع والقرارات جاءت لتظهر لنا دور الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين، ودور الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت " العديد من القرارات التي تؤكد على حق العودة والتعويض وخاصة القرار " 194 لسنة 1948 م.

لقد تبن لنا أن قضية اللاجئين قضية شرعية استمدت شرعيتها من حقها التاريخي ومن قرارات الأمم المتحدة،حيث بينت الدراسة عدم حيادية المنظمة الدولية والكيل بمكيالين، فعلى سبيل المثال: كان ظهر لنا

أن الموقف الدولي واضحًا من قضية احتلال العراق للكويت، وكذلك عملت المنظمة على إعادة لاجئي كوسوفا، أما القضية الفلسطينية فقد تعاملت معها بدبلوماسية كبيرة دون تحقيق أي إنجاز، مما يظهر عجز المنظمة الدولية عن تطبيق القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية

كما أن هذه الاقتراحات نظرت للفلسطينيين وكأنهم ضحايا كارثة طبيعية تحرك المجتمع الدولي من اجلها، وما هذا الأسلوب إلا محاولة لإطالة الشتات الفلسطيني وتبديد حلم العودة الذي يمثل الحل الأساسي

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

لكل معاناتهم، فعودتهم إلى أ راضيهم وممتلكاتهم ستغنيهم حتما عن تلك المساعدات.

تقديم إعانات كان الهدف منه هو من اجل إقامة مشاريع اقتصادية تنموية في مناطق توطينهم: لا يقصد هنا بالمشاريع إلا إقامة بعض البرامج التي تمكن الفلسطينيين من ضمان قوتهم اليومي، و كذلك الضغط على الدول العربية لاستقبالهم: خطط المشاريع لا تذكر صراحة وسائل الضغط والأوراق التي قد يتم استخدامها في هذا الإطار، لكنها بالتأكيد ستكون تهديدات اقتصادية كمنع المساعدات أو قطع العلاقات أو تهديدات أمنية مثل منح الضوء الأخضر للكيان الصهيوني للاعتداء عليها، أو افتعال أسباب تعاقب بها هذه الدول.

الهدف من هذه القرارات والمشاريع هي إيجاد و طن بديل، أي توطين الفلسطينيين في البلدان المجاورة مقابل دعم هذه الدول، وهذا لا محال سيؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية داخل هذه الدول ، كم أن اقدام إسرائيل على دفع التعويضات للفلسطينيين، وهذا يعني ان الفلسطينيين يريدون بيع أراضيهم، و نحن ندرك أن التعويض يكون قانونا ا لتطبيق حق العودة ولا يستخدم للتخيير إلا للذين لا يرغبون بإرادتهم في العودة

إن تأهيل الفلسطينيين للاعتماد على أنفسهم يعني ذلك حل وكالة الاونروا وانهاء مهامها، دون إيجاد مؤسسة تكفلهم، و هذا يزيد من معاناتهم مستقبلا. لذلك فإن أي حل او قرار صادر من أية جهة كانت لابد أن يستشار فيه الشعب الفلسطيني بمختلف تياراته و توجهاه لأنه هو الوحيد المعني بالقضية دون اطراف أخرى، وعلى النخب السياسية الفلسطينية توحيد صفوفها من اجل إيجاد حل نهائي لهذه القضية.

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

الهوامش:

1 –سورة التوبة،الآية25

2 – محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، د،ت،ن، مادة وطن.ص420

3 – محسن محمد صالح، ، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مركز الإعلام العربي، مصر، 2003 م. ص222

4 – صبحي الخنساء، **العودة حق**، دراسة اجتماعية سياسية قانونية مفصلة لمقاضاة الصهاينة وفق القرارات الدولية،ط1،بيروت2004،ص173

5– عايش أحمد يوسف قاسم، الصراع الديمغرافي الفلسطيني الاسرائيلي2000–2030 ،كلية العلوم الادارية و الاقتصاد، جامعة الازهر،غزة،2012،ص8

6 – RUZIE David, « **56 ans plus tard –Un autre point de vue sur le Conflit Israélo-arabe** », Actualité et droit international, Revue d'analy se juridique de l'actualité international, Novembre 2003, p-02. Pour savoir plus voir sur le site : http://www.ridi.org

7 –محسن محمد صالح، **المرجع السابق**،35

8– علاء زقوت ،" **تعريف اللاجئ والنازح الفلسطيني في إطار حق العودة** " ،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ، اطلع عليه على الموقع: www.malaf.info.بتاريخ3-12-2017

9–طمة جورج، **قرارات الامم المتحدة بشان فلسطينيون الصراع العربي الاسرائيلي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت1975،ص22

10 **صدر هذ القرار** في29 نوفمبر1947 عن الجمعة العامة للأمم المتحدة يقضي بتقسيم ارض فلسطين الى دولتين: **دولة عربية** وتبلغ مساحتها حوالي 12 ألف كيلو متر مربع وتتألف: من الجليل الغربي، ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

الممتد من أسدود وجنوبًا يافا وحتى الحدود المصرية، بما في ذلك منطقة الخليل وجبال القدس وغور الأردن الجنوبي، ويسكن هذه المنطقة حوالي 735 ألف نسمة، منهم 10 الآلاف يهودي، والباقي سكان.

و**دولة يهودية**: وتبلغ مساحتها 14.200 كيلو متر مربع، وتتألف من: الجليل الشرقي ومرج ابن عامر، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة بئر السبع

والنقب، ويسكن هذه المنطقة حوالي 995 ألف نسمة، منهم 498 ألف يهودي، و497 ألف عربي.

منطقة القدس: وتشمل مدينة القدس ومنطقتها، وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية، ويتم تعيين حاكم غير عربي وغير يهودي لمدة 10 سنوات، بعدها يعاد النظر عن طريق استفتاء عام لسكان المدينة البالغين 250 ألف نسمة منهم 150 ألف عربي، 100 ألف يهود. حيث ايدت هذا القرار33 دولة ، وعارضته13دولة وامتنعت عن التصويت 11دولة للمزيد

انظر الى: **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، سلسلة العلوم الإنسانية 2009 ، المجلد 11 ، العدد2،غزة،ص25

[11] -- هذا ما أكدت عليه المادة 22 من عهد عصبة الأمم الذي تم الاستناد عليه في جعل بريطانيا منتدبة على فلسطين، خاصة الفقرة الثالثة منها والتي نصت على التالي: "إن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري والمساعدة من قبل الدولة المنتدبة حتى الوقت الذي تصبح فيه الشعوب قادرة على النهوض وحدها، ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة.

[12] -- Musa Mazzawi, "**The Arab Refugees", A Tragic Human And Political Problem**, London1968.p62

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

[13] – سيف محمد ، **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي**، د–ط، الدار العربية للعلوم، بيروت2002،ص21

[14] – اعتبر العرب أن قرار التقسيم يعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، فطالبوا بإحالة القضية الفلسطينية وتوصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى محكمة العدل الدولية لتبدي أ ريها. بنى العرب رأيهم على أساس أن اليهود لا يملكون أكثر من 10 % من مجموع الأرض بينما يمنحهم المشروع الحق ليكونوا وحدهم الهيئة الحاكمة في تلك الدولة. للمزيد انظر الى: الحاج الامين الحسيني، **أسباب كارثة فلسطين ، أسرار مجهولة ووثائق خطيرة** ، قدم له وعلق عليه : هشام عوض ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع القاهرة ، د.ت .ن ،ص237

[15] **القرار 194 يهدد حق العودة للاجئين الفلسطينيين لثمانية أسباب**، منظمة "ثابت" لحق العودة،2011/12/07

[16] – كانت المهمة الأولى والملحة للوسيط الدولي هي التفاوض مع كل من العرب واليهود لتحقيق هدنة لمدة أربعة أسابيع، كان مجلس الأمن قد أصدر قراراً بفرضها في 29 ماي على الطرفين. وقد نجح برنادوت في حمل كل من الطرفين على قبول وقف إطلاق النار ابتداء من جوان 1948 ، وراح يرقب تنفيذ ذلك عن طريق هيئة المراقبين من الأمريكيين والفرنسيين والبلجيكيين وضعهم مجلس الأمن تحت تصرفه وفي 27 جوان 1948 تقدم برنادوت من مقره في جزيرة رودس بمشروع لحل المشكلة وأسباب النزاع، قدمه على شكل مذكرة للأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى حكومة إسرائيل المؤقتة وقدم لمشروعه أفكارا كأساس ممكن للمناقشة دون أن تكون لها صيغة نهائية أو تكون محددة تحديداً واضحاً وذلك لمعرفة رد فعل الطرفين والوقوف على أرائهم. للمزيد انظر الى: محمد نصر مهنا، **مشكلة فلسطين امام الرأي العام العالمي1945–1967**، د–ط،دار المعارف،الاقاهرة1969،ص220

[17] – المرجع نفسه، ص222

[18] – من مواليد ستكهولم بالسويد 1895 وهو ابن أخ الملك Folke Bernadotte الكونت فولك برنادوت · "غوستاف"الخامس ملك السويد ورئيس الصليب الأحمر السويدي، عين وسيطا لام المتحدة

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

في 20ماي1948، وتم اغتياله من طرف منظمة الشيترون الصهيونية في القدس يوم17 سبتمبر1948.

[19]– محمد نصر مهنا ، **المرجع السابق**،ص223

[20] –محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج1 و ج2 ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت 1959 – 1960** ،ص145

[21] –سامي هداوي ، **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1972 ، 1947** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ببيروت

[22]– Michael E.Jansen : **the United States and the Palestinian People** . Beirut . the Institute of Palestine Studies 1970) , p p 72 – 73 .

[23] –"إنشاء لجنة توفيق دولية CONCILITATION COMMISSION FOR PALESTINمن ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة وبناء عليه تكونت لجنة التوفيق الدولية من ممثلين عن الولايات المتحدة ومثلها " ايثريدج " وفرنسا ومثلها " كلود بوسنتجية " وتركيا مثلها " جاهد يالتشين "، (يلطش) وسكرتير اللجنة الدكتور" اسكراتي " لتتابع أعمال ومهام الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت ، ولوضع حلول سياسية لإنهاء الصراع العربي الصهيوني ، وذلك بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وتنفيذ ما يتفق عليه.

للمزيد انظر: مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية،1934–1974**، المكتبة العصرية ،بيروت، د.ت. ن. ،ص 13

[24]– Anis al-qasem ، **the right of return in international law، the Palestinian exodus 1984–1998**، edited by gada karim

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

Ithaca ،and Eugene press, London1999.p134

[25] – شكيل نادية، **حق العودة للفلسطينيين فعلى ضوء قرارات الأمم المتحدة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012،صص67-68

وانظر ايضا الى: احمد سعيد نوفل، **مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل مشاريع التسوية**، ص7

[26] شكيل نادية، **المرجع السابق**، ص61

[27] نفسه، ص62

[28] – غريش آلان، مجموعة مؤلفين، **الاتحاد الأوروبي ومسالة اللاجئين**، ضمن كتاب اللاجئون الفلسطينيون، ص184

أنظر أيضا الى: شكيل نادية، **المرجع السابق**، ص62

[29] – عميرة أكرم أحلام، **حق العودة بين المسؤولية المعنوية وتبعاتها القانونية**، مقال ضمن مجلة المجموعة 194 ، ع 04 ،ص131

[30] Sharef, **an** . Nashashibi – **adjustice to injustice, an article in Al Majdal magazine, issue** n° 34, Beit lahem,summer 2007, P: 32

[31] –و كالة الشهاب للأنباء، **ما هي أهم قرارات قضية فلسطين في الأمم المتحدة**، 24 ديسمبر2016 ، راجع الموقع: **http://shehab.ps**

[32] –مجلة الازهر، **المرجع السابق**، ص31

[33] – مراد عفاف، **قضية اللاجئين في المنظمات الدولية**، ضمن مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع 16، س5، القاهرة1969، ص24

[34] – مجلة الازهر، **المرجع السابق**، ص32

[35] –عبد الحميد سيف محمد، **حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام**، ط1، طبع بدعم من وزارة الثقافة عمان ، الأردن، 2002م ،ص79

[36] – مراد عفاف، **المرجع السابق**، ص25

[37] –مهدي عبد الهادي، **المرجع السابق**، ص208

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

[38] – محمد سعيد حمدان وآخرون، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، جامعة القدس المفتوحة، ط 3، ا رم الله، فلسطين، 5229، ص 42

[39] – بهلوان صالح، **دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية**، د. ط، دمشق: مطبعة الداودي. 1997، ص177

[40] –عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، بيروت ،1989**، ص260

[41] –**الفصائل التي عارضته هي**: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تأسست في1967 بقيادة جورج حبش، وعلى الفكر الماركسي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي تأسست في فيفري1969 بقيادة نايف حواتمة، والجبهة الشعبية للكفاح الفلسطيني التي تأسست في سبتمبر1968 بقيادة احمد جبريل. وجبهة التحرير العربية التي تأسست في 30ديسمبر1968 في العراق مع حزب البعث العراقي فكرا ومبدأ.

[42] – سخنيني عصام، **المقاومة الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، ع28، ديسمبر1973، ص178

[43] – النص الانجليزي ورد فيه الانسحاب من الاراضي، النص الفرنسي ورد فيه: انسحاب من ارض.

[44] – بهلوان صالح، دراسات **في تاريخ القضية الفلسطينية**، المرجع السابق ص417

[45] – الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1967، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1973، ص 738

[46] – بهلوان صالح، المرجع **السابق**، ص418

[47] – هاني منداس، **مشروعات التوطين**، مجلة شؤون فلسطينية، ع62 ،جانفي1977،ص80

[48] – بهلوان صالح، **المرجع السابق**،ص418

[49] – Harry N. Howard " **The development of United States South .Policy in the Near East Asia. And Africa. 1951 – 1952.** Department of State Bulletion xxvii.702 (Dec.8.1952) P.98

[50] **داغ همرشولد**: ولد1905 –1961م سياسي سويدي، أمين عام الأمم المتحدة 1953 م حتى قتل

تاريخ الارسال: 2020/06/07 تاريخ القبول:2020/06/08 تاريخ النشر 2020/12/21

في حادث طائرة 1961 م، نال جائزة نوبل للسلام 1961 م.

[51] – هاني منداس، **المرجع السابق**، ص80

[52] – غازي الصواريني: **قطاع غزة1937–1993**، د راسة تاريخية سياسية اجتماعية، ص19 موقع الكتروني http://www.ahewar.org،تم الرجع اليه بتاريخ15-52017

[53] – **المرجع نفسه**، ص20